

نعوذ^(١) بالله أن نحجب هذه الكلمة ، أو أن نوثرها أو أن نتخذها عنوانا لفصل من الفصول عن رضى بها ، أو ميل إليها ، ولكنها كلمة أصبحت رسمية ! وكسبت حقا من الحقوق المدنية ! فلم يبق بد من أن نقر لها بهذا الحق الذى كسبته ! ونؤمن لها بهذه المزية التى ظفرت بها ! وأى حق أعظم من أن ينطق بهذه الكلمة نائب من النواب ، فى مجلس النواب على منبر النواب ، وتحت قبة البرلمان ! وأى مزية أميز ، وأى فضيلة أفضل من أن تسجل هذه الكلمة فى مضبطة مجلس النواب ، ومن أن تسجل على أن نائبا كذف بها فى وجه الوزراء وزملائه من النواب !

نعم امتازت هذه الكلمة ، وكسبت حقوقا ، وليس على الصحف بأس أن تستعمل الألفاظ المهجورة وتتخذها عنوانا لما تكتب من الفصول بعد أن يمنحها النواب الحقوق المدنية ، فيجب أن يقوم مجلس النواب الآن مقام المجمع اللغوى الذى أعلن عن تكوينه ثم لم يكن ، وعزم على تأليفه ثم لم يؤلف . وأكبر الظن أن وزير التقاليد قدر فى نفسه أن مجلس النواب يستطيع أن يستغنى عن هذا المجمع ، ليحىي المهجور من الكلام وقد كدت أن أملئ الهجر ، ويضيف إلى اللغة ما ليس فيها . وما دام مجلس النواب قادرا على أن يشرع فى كل شئ ، ويراقب كل شئ ، ويقضى فى كل شئ ، فهو بإذن الله قادر على أن يشرع فى اللغة ويراقبها ويقضى فيها !!

ولكن مجلس النواب لم يحدد أمس — ولعله يريد أن يحدد اليوم — معنى كلمة الهمج هذه ، فليس لكلمة من الكلمات قيمة إلا أن يحدد معناها ، ويضبط ما تدل عليه . وكان النائب الذى نطق بهذه الكلمة وأدخلها فى معجم البرلمان مغضبا نائرا ، منتقض المزاج ، فيجب إذن أن لا يكون قد أراد بها دعابة ولا فكاهة ولا مزاحا ، فضلا عن أن يكون قد أراد بها تحية للمجلس أو ثناء عليه !

وغضب رئيس المجلس حين سمع هذه الكلمة لنفسه ولنواب الأمة ، ووزراء الدولة ، فطلب إلى النائب المحترم أن يسترد كلمته هذه . ويظهر أن النائب المحترم من تلاميذ أستاذنا الشيخ محمد المهدي رحمه الله . فقد أساء إلى بعض الناس بكلمة ساقها إليه ، فلما طلب إليه سحبها كما يقولون ، أجاب « يا ولدي ، كلمة قيلت فكيف أسحبها ؟ » لذلك أبى النائب أن يسحب كلمته بعد أن قالها ، وقد غضب المجلس ، أو بعبارة أدق اختلف المجلس في وقع هذه الكلمة : أكان شديدا فينبغي أن يألم النواب ؟ أم كان خفيفا فينبغي أن يغضى عنه النواب ؟ لذلك لم يثوروا بصاحب الهمج هذه ! وإنما ألحوا عليه في رفق ولطف في أن يستردها ويعتذر منها ! ولم يكن يعدل لين المجلس إلا شدة النائب ! فقد كان المجلس يلح في الاعتذار ، وكان صاحب الهمج يكرر الهمج حتى إذا أثقل زملاؤه عليه لم يسحب الكلمة وإنما سحب نفسه وخرج من المجلس حديدا شديدا ، يمزق بيديه مشروع القانون الذي كان يعرضه وزير التقاليد ! وكان يدرسه المجلس ويظهر الميل إليه ، والتأييد له . وكان النائب ينكره ويرى أن الهمج لا يعرضونه ولا يقبلونه !

هنالك كانت حدة وشدة . وهنالك كانت ثورة وفورة ، ولكنها لم تكن عامة ولا شاملة . وإنما مقصورة على جماعة من النواب ، لهم فيما يظهر أمزجة حادة ، وحس سريع التأثير . وكانت كثرة المجلس آخذة بالعفو ، أمرة بالعرف ، ميالة إلى الصفح ، ولا سيما إذا قبل صاحب الهمج أن يتقدم بالاعتذار . وسنرى اليوم إلى أين تبلغ هذه القضية : أيسحب النائب كلمته فيبقى في المجلس ؟ أم يأبى النائب سحب كلمته فيسحبه المجلس من بين أعضائه سحبا موقوتا أو غير موقوت ؟!

لكن هناك شيئا أجمل خطرا من كلمة الهمج ومدلولها ، ومن مرسل هذه الكلمة ورأيه في نفسه وفي زملائه ووزرائه ، ورأى زملائه ووزرائه فيه . وهو أن فصل العمل قد طال على النواب ، وتقدمت بهم الدورة حتى بلغ منهم الجهد وألح عليهم العناء فأصبحوا لا يملكون أنفسهم ولا أيديهم ولا ألسنتهم ! وأصبحوا يغضبون لكل شيء ، ويثورون لكل شيء ، ويتكرون لكل شيء .

يحاول رجل أن يعتدى على رئيس الوزراء ، فيثور بعض النواب بالصحف .
يحاول وكيل المجلس أن يعلن رأيا مهما يكن خاطئا ، ومهما يكن سخيفا ، فهو
رأى أن يعلنه نائب له الحق في إعلان رأيه بحكم الدستور ، فيثور به النواب ،
ويجمعون أمرهم على أن يفصلوه ويخرجوه ، أو يذعن ويؤمن ، ويخلع رأيا ويلبس
مكانه رأيا آخر ، كما يتبدل قميصا من قميص . ويحاول وزير التقاليد أن يدافع
عن مشروع من مشروعات القوانين ، أو يحاول المجلس نفسه أن يدرس مشروعا
من مشروعات القوانين فيثور أحد النواب ويقذف في وجوه النواب والوزراء كلمة
الهمج . وإذ بلغ الجهد من النواب هذا الحد ، وانتهى بهم الإعياء إلى هذه
المنزلة ، فهم خليقون أن يستريحوا كما استراح رئيس الوزراء ، وهم عاجزون عن
أن ينهضوا بالعمل فستتصل فيهم الثورة ، ويلح عليهم الغضب حتى يخرجهم من
أطوارهم . ولست أذكر منفعة الأمة ومصالح الدولة ، فليس عليها بإذن الله بأس من
النواب ، سواء سخطوا أم رضوا ، وسواء هداؤا أم ثاروا . وإنما اذكر النواب
أنفسهم ، فقد يعرضون صحتهم وأمجتهم وأعصابهم بهذه الثورة الدائمة ، وهذا
الغضب المتصل لشر لا نحب أن نتعرض له . ولو أن رئيس الوزراء بالنيابة مستعد
لقبول النصح لأشرنا عليه بأن يتلو المرسوم الذى يأذن للنواب فى أن يتفرقوا
ويستريحوا ، فإن جهد المكذود لا خير فيه .

على أن هناك شيئا يعزى عن هذا الاضطراب المتصل بين النواب ، وهو أنه
اضطراب لا يؤذى ، وثورة كنار القش أو كنار الورق ، سريعة الهبوب ، سريعة
الخمود . فأما النائب الذى ثار على الصحف فقد اعتذر إلى الصحف . وأما
النواب الذين ثاروا بالوكيل فقد عفوا عن الوكيل . وأما النائب الذى رمى فى وجوه
الزملاء والوزراء بكلمة الهمج فسيعتذر إلى الوزراء والزملاء . وما دامت نار النواب
هينة هادئة ، لا تحرق شيئا ، ولا تمس أحدا بأذى فقد لا يكون بهوبها
وخمودها بأس ، بل قد يكون فى هبوبها وخمودها شىء من التسلية لهذا الشعب
الذى يجب أن ينتظر من نوابه أن يسلموه إذا عجزوا عن أن يسعفوه .

ويظهر أن الأمر لا يريد أن يقف عند مجلس النواب ، وأن مجلس الشيوخ
يريد أن ينافس زميله الشاب فيما يأتى من حركات الشدة والحدة . ومن الثوران

والقوران ، فقد صاح بعض الشيوخ منذ أيام فى وجه الرئيس ، أو فى وجه الوكيل :
إنكم تريدون أن تعاملونا كما يعامل زملاؤنا فى مجلس النواب . ولم يحفل الرئيس
أو الوكيل بهذه الصيحة ، كما لم يحفل رئيس النواب بصيحات النواب !

وخطفت ميزانية الأشغال فيما يقال من مجلس الشيوخ كما خطفت من
مجلس النواب ! ثم جاءت ميزانية السكك الحديدية ، فجاءت ثورة أخرى
وتبعتها خطفة أخرى ! وظهرت الأهرام صباح اليوم ، وإذا شيخ من الشيوخ يشكو
المجلس إلى الشعب ، ويتهمه بتهم أقل ما توصف به أنها خطيرة .
فالمجلس — فى رأى هذا الشيخ الوقور — يحرم أعضاءه حرية الكلام ،
ويحول بينهم وبين إعلان آرائهم ، ويمضى أبواب الميزانية وفصولها فى سرعة
لا تلائم الأمانة — استغفر الله — بل يؤدى هذا المجلس عمله كله بطريقة
لا تلائم الأمانة ولا تعادل المكافأة التى يقبضها الأعضاء !

وأؤكد لمجلس الشيوخ ومجلس النواب ومجلس الوزراء والنائب العام أنى
لا أقول هذا الكلام من عند نفسى . ولا أرتجله ارتجالا ، وأعوذ بالله أن أدفع نفسى
إلى هذا الموقف الحرج ، والمأزق الدقيق . إنما ألخص ما قاله الشيخ (١)
المحترم فى الأهرام . والشيخ المحترم قد قال أكثر من هذا ، فأعلن إلى الناس
 وإلى الوزراء ، وإلى الشيوخ أيضا أن له آراء فى ميزانية السكك الحديدية ، منع
من إعلانها على منبر البرلمان فسيعلنها على منبر الصحافة فى الأهرام . وإذن
فنائب بتهم مجلس النواب بالهمجية ، وشيخ يتهم مجلس الشيوخ بماذا ؟
بالاستبداد ، لأنه يمنع الناس من إعلان آرائهم ، وبمخالفة الأمانة النيابية ، لأنه
يقضى فى أمور الدولة على عجل ، ولأن أعضاءه يؤثرون أعمالهم ورياضتهم على
النظر فى شؤون الدولة ثم يقبض أموال الدولة فى غير حق ، لأن أعمال المجلس
لا تعادل المكافأة التى يقبضها الأعضاء !!!

(١) يلاحظ القارئ الحرية التى يتمتع بها أعضاء البرلمان ، كما يلاحظ أن صحيفة
الأهرام لم تكن تتردد فى نشر ما يسىء إلى الحكومة .

ولست أريد أن استتج شيئا ، فكل إنسان يستطيع أن يستتج . ولست أريد أن أطلب شيئا ، فليس يباح لنا أن نطلب شيئا فى مثل هذه الحال ، ولكنى أرجح أن الشيوخ سيغضبون على زميلهم يوم يجتمعون كما غضب النواب على زميلهم أمس ، وأن الشيوخ سيطالبون زميلهم ، لا بأن يسحب كلمته ، بل أن يسحب فصلا كاملا فيه كلمات وجمل وتهم تقال .

وإذن فستشهد القاهرة مساء اليوم ثورتين ، ثورة فى مجلس النواب ، وثورة فى مجلس الشيوخ ، ولكنهما ستكونان بإذن الله خفيفتين كل الخفة ، هادئتين كل الهدوء . لن تضطرم فيهما النار حتى يطفئها الاعتذار !! ثم يمضى الليل ويشرق النهار ، وتقرأ أن مشروعات القوانين وأبواب الميزانية تمر فى المجلسين فى سرعة دونها مر القطار السريع .